

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث التَّصَبُّح بسبع تمرات عَجوة

المَطْلَب الأول

سوق حديث التَّصْبُح بسبعِ تَمَرَاتِ عَجْوَة

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ^(١)، لم يضره في ذلك اليوم سَمٌّ ولا سِحْرٌ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).
وفي رواية للبخاري: «... لم يضره سَمٌّ ولا سحر ذلك اليوم إلى اللَّيْلِ، وقال غيره: سبع تمرات»^(٣).
وفي رواية عند مسلم: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِمَّا بَيْنَ لَابَتَيْهَا^(٤) حِينَ يُصْبِحُ، لم يضره سَمٌّ حَتَّى يُمْسِيَ»^(٥).

(١) العجوة: ضَرْبٌ من أجود التَّمْرِ بالمدينة، يضرب إلى السَّوَادِ، ونَخْلَتُهَا تَسْمَى لَيْثَةً، انظر «الصحاح» (٢٤١٩/٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأَطْعَمَة، باب: العجوة، رقم: ٥٤٤٥)، ومسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الأَطْعَمَة، باب: العجوة، رقم: ٥٧٦٨).

(٤) مفردهما (لَابَتَيْ): الأرض التي قد البستها حجارة سود من الطفوح البركانية، وأراد ما بين اللَّابَتَيْنِ: المدينة النبوية، انظر «تهذيب اللغة» (١٨٧/٥).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

المطلب الثاني

سَوْفُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لِحَدِيثِ التَّصْبُحِ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ

لم يزل مخبر هذا الحديث مثارَ جدلٍ واسعٍ عند المُشَكِّكِين بِسَلَامَةِ منهجِ الشَّيْخِينَ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ، حَتَّى أَصْبَحَ ذَيْدُنَا لِبَعْضِهِمْ عِنْدَ التَّمَثِيلِ بِمَا عَمِيَ الْمُحَدِّثُونَ عَنْ نَكَارَتِهِ مَعَ ظُهُورِ عِلَّتِهِ.

فَذَاكَ (أَحْمَدُ أَمِينٍ)، كَانَ يَرَى أَنَّ «الْبَخَارِيَّ -عَلَى جَلِيلِ قَدْرِهِ، وَدَقِيقِ بَحْثِهِ- يُثَبِّتُ أَحَادِيثَ دَلَّتْ الْحَوَادِثُ الزَّمْنِيَّةُ، وَالْمَشَاهِدَةُ التَّجْرِبِيَّةُ، عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ...»، وَذَكَرَ مَثَالًا لِذَلِكَ بِحَدِيثِ التَّصْبُحِ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ^(١). وَأَشْبَهَهُ فِي مَوْقِفِهِ مِنَ الْحَدِيثِ (أَبُو رِيَّةَ) حِينَ ذَكَرَ هَذَا الْخَبَرَ تَمَثِيلًا لِلْأَحَادِيثِ الْمُشْكَلَةِ الْغَرِيبَةِ^(٢).

هَذَا الطَّلَعُ فِي الْحَدِيثِ مَرْجِعُهُ إِلَى مَا يَدَّعِيهِ مُبْطِلُوهُ مِنْ نَكَارَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ فِيهِ، لَا يَتَقَبَّلُهَا الْعِلْمُ الطَّبِيعِيُّ الْحَدِيثَ، وَلَا التَّجَرِبَةُ الْعَمَلِيَّةُ، خَاصَّةً فِي مَا يُزْعَمُ مِنْ وَقَايَةِ الثَّمَرَاتِ السَّبْعِ لِأَثَرِ السُّمُومِ.

وَفِي تَقْرِيرٍ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ عَلَى الْحَدِيثِ، يَقُولُ (صَالِحُ أَبُو بَكْرٍ): «هَذَا الْحَدِيثُ يَجْعَلُ كَلَامَهُ ﷺ يَخَالِفُ الْوَاقِعَ الْعِلْمِيَّ لِمَنَاهِجِ الطَّبِّ الَّذِي يَمَارِسُهُ النَّاسُ فِي أَنْفُسِهِمْ»^(٣).

(١) «فجر الإسلام» (ص/٢١٨).

(٢) «أضواء على السنة المجملية» (ص/٢٢٦).

(٣) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٩١).

ومثله قولُ (صُبحي مَنصور): «قد يَضَع البخاريُّ حديثًا يُعرف أنَّ التَّجربة العمليَّة قد أثبتت كذبه، مثل حديث: مَنْ تَصَبَّحَ بسبع تمرات عَجوة . .»^(١). بل بلغت الجُرأةُ ببعضهم أن يستفزَّ أهلَ الحديث حينَ مناظرَتهم به، بدعوتهم إلى تجربةِ الحديثِ عمليًّا إن كانوا مُوقِنين به! بأن يتصبَّحوا بسبع تمرات، ثُمَّ يُسَقِّوا سُمًّا مِخْبَرِيًّا فتأكَّا! ثُمَّ لِيُنظَرَ هل يَدْفَعَنَّ عنه الموتُ كما يزعم حديثُهم؟!

(١) «القرآن وكفى» (ص/١٥٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعَاوِيِ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ التَّصَبُّحِ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ

إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْخَطَأِ الْمُتَكَرِّرِ عِنْدَ الْمُتَكْرِنِ لِصِحَاحِ السُّنَنِ عِنْدَ الظُّطُرِّ فِي الْأَخْبَارِ، إِغْفَالُهُمْ لِلْقِيُودِ الَّتِي تَكْبَحُ جِمَاحَ الْخَطَابِ أَنْ يُفْهَمَ عَامًّا عَلَى إِطْلَاقِهِ! وَذَلِكَ أَنَّ النَّصَّ الشَّرْعِيَّ يَجْرِي فِي سِيَاقَاتٍ لَفْظِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ، وَتَحْتَفُّ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ وَالْأَحْوَالِ مَا يَسْتَوْجِبُ حَمْلَهُ عَلَى مَعْنَى مُقَيَّدٍ دُونَ عَمُومِ ظَاهِرِهِ، وَأَمَثَلُهُ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ مَبْثُوثَةٌ فِي بَابٍ مَا يُخَصِّصُ بِهِ عَمُومُ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ^(١).

فَمَا أَوْقَعَ الْمُبْطِلِينَ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِخُصُوصِهِ مُنْزَلَقَ مَنْهَجِيٍّ فِي تَفْسِيرِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، مُتَمَثِّلٌ فِي أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: حَمْلُهُمْ لِلْقَوْلِ (التَّمَر) فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ عَلَى عَمُومِ جَنْسِهِ، دُونَ نَظَرٍ فِي الرُّوَايَاتِ الْمُقَيَّدَةِ بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُ.

ثَانِيَهُمَا: حَمْلُهُمْ لِقَوْلِ السَّمِّ فِيهِ عَلَى كُلِّ سَمٍّ قَاتِلٍ وَغَيْرِ قَاتِلٍ، مِنْ غَيْرِ تَنْقِيصٍ عَنْ مَقْصِدِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ، وَلَا مُرَاعَاةِ الْقَرَائِنِ الْمُحْصَلَةِ لَذَلِكَ.

(١) انظر «الفقيه والمنفقه» للخطيب البغدادي (٣٠٩/١)، و«اللمع» للشيرازي (ص/٣٢)، و«البرهان» للجبني (١٥٧/١).

فأما العموم الأول: فالصحيح أن الحديث لم يَعرِ كلَّ تمرٍ من أيِّ بلدٍ كان، بل هو مخصوصٌ بتمرِ العَجوة المَدَنِي^(١).

وذلك: أنَّ الحديثَ مداره على عامرِ بنِ سعدِ بنِ أبي وقَّاص، يرويه عن أبيه، رواه عن عامر هذا اثنان من ثقاتِ أصحابه، بلفظين مختلفين: هاشم بن هاشم^(٢)، وأبو طوالة عبد الله بن الرَّحْمَن^(٣).

فأما (هاشم بن هاشم): فرواه عنه بلفظ «تمراتِ عَجوة»، ورواه عن هاشم جماعة من الرواة كلُّهم اتَّفَقوا على لفظِ العَجوة^(٤).

وأما (أبو طوالة): فرواه عنه بلفظ «سبع تمراتٍ» دون تقييدٍ بالعجوة، وإن كان القيد في روايته هو يَبْقَعُ زرعها: «ما بين لابتَيْها»^(٥)، أي لابتَي المدينة.

وقد ذَكَرَ أبو طوالة أنَّ لفظَ «العَجوة» لا يحفظه هو في الحديث، وإنَّما يَسْمَعُه مِنَ النَّاسِ^(٦)؛ على أنَّ أصحابه قد اختلفوا عليه أيضًا! فرواه عنه بعضهم بزيادة لفظ «العجوة»^(٧).

وعندي أنَّ رواية هاشم بن هاشم التي بلفظ «العجوة»، أصوبُ من رواية أبي طوالة، لبعضِ مُرْجَحَاتِ، منها:

أولاً: عدمُ اختلافِ أصحابِ هاشم عليه في لفظ «العَجوة»، عكسَ رواية

(١) انظر «شرح الترمذي على مسلم» (٢/١٤-٣)، ويختصها بعضهم بعَجوة البَالِيَة تحديقًا، لورود حديث فيها سياني قريبًا.

(٢) هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص القرشيُّ الزهريُّ، ثقة، ممن عاصروا صفار التابعين، توفي في بضع وأربعين ومائة من الهجرة، انظر «تهذيب الكمال» (١٣٧/٣٠).

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاريُّ النجاشيُّ، أبو طوالة المدنيُّ، قاضي المدينة، ثقة من صفار التابعين، توفي (١٣٤هـ)، انظر «تهذيب الكمال» (٤٤٥/٣٣).

(٤) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٣٩/١٠).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

(٦) «المستخرج على مسلم» لأبي عوانة (١٨٩/٥).

(٧) انظر «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣٦١/١٤)، و«شرح السنة» للبخاري (٣٢٥/١١).

«التَّمَرَات»، فالخلاف عن راويها أبي طوالة قَوِيٌّ، إذ في الرواة عنه مَنْ يذكر لفظ «العَجوة» بدل «التَّمَرَات»، وهنا يُقَدَّم المُتَّفَق عليه على المختلف فيه^(١).

ثانيًا: لتخصيص «العَجوة» شواهد في أحاديث أخرى، منها:
ما جاء عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً -أَوْ: إِنَّهَا تَرِياق- أَوَّلُ الْبُكَرَةِ»^(٢).

وعن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «العَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السَّمِّ»^(٣).
وهذا القول بتخصيص ما في الحديث بعَجْوَةِ الْمَدِينَةِ أَوْ (الْعَالِيَةِ)^(٤) مَذْهَبُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مع اختلافهم في مَزَيَّتِهَا الَّتِي لِأَجْلِهَا اخْتُصَّتْ بِذَلِكَ النَّائِبِ فِي السُّمُومِ وَالسَّحَرِ دُونَ سَائِرِ التَّمُورِ^(٥).

حَتَّى الَّذِينَ صَحَّحُوا رِوَايَةَ أَبِي طَوَالَةَ فِي «التَّمَرَاتِ»، مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مُقَيَّدًا بِرِوَايَةِ الْعَجْوَةِ -كِعَامَّةِ شُرَاحِ الْحَدِيثِ-، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُقَيِّدْهَا بِذَلِكَ، فَجَعَلَ حُكْمَ الْعَجْوَةِ يَشْمَلُ التَّمَرَ عَمُومًا^(٦)، بِأَنْ يَكُونَ ذِكْرُ الْعَجْوَةِ مِنْ بَابِ التَّنْصِيبِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لِمَزِيدِ خُصُوصِيَّةٍ أَوْ اهْتِمَامٍ، فَلَا يَقْتَضِي التَّنْصِيبُ.

وَعَلَى كُلٍّ سِوَاةٍ قُلْنَا بِهَذَا أَوْ ذَاكَ، فَإِنَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ كِلَا الرِّوَايَتَيْنِ أَنَّ نَوْعَ التَّمَرِ فِي الْحَدِيثِ: مَا كَانَ نَاحِلًا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ، فَإِنَّ «تَخْصِصَ تَمَرِ الْمَدِينَةِ بِذَلِكَ وَاضِحٌ مِنَ أَلْفَاظِ الْمَتْنِ»^(٧).

(١) وَلَعَلَّهَا هَذَا مَا دَعَا الْبُخَارِيَّ لِلِاقْتِصَارِ عَلَى إِخْرَاجِ رِوَايَةِ «العَجْوَةِ» عَنْ هَاشِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، دُونَ رِوَايَةِ أَبِي طَوَالَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْأَشْرَةِ، بَاب: فَضْلُ تَمَرِ الْمَدِينَةِ، رَقْم: ٢٠٤٨).

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (ك: الْوَلِيْمَةِ، بَاب: عَجْوَةُ الْعَالِيَةِ، رَقْم: ٦٦٨٢).

(٤) الْعَالِيَةِ: مَا كَانَ مِنَ الْحَوَاطِطِ وَالْقُرَى وَالْعِمَارَاتِ مِنْ جِهَةِ الْمَدِينَةِ الْعَلِيَا مِمَّا بَلَى نَجْدًا، وَالسَّافِلَةَ مِنَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى مِمَّا يَلِي تِهَامَةَ، انْظُرْ «شَرْحَ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٣/١٤).

(٥) انْظُرْ أَقْوَالَهُمْ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (٢٣٩/١٠).

(٦) كَمَا تَرَاهُ. مَثَلًا. فِي تَبْوِيهِ أَبِي عَوَانَةَ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٨٩/٥) قَالَ: «بَاب: بَيَانُ فَضْلِ التَّمُورِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ عَلَى غَيْرِهَا، وَأَنَّ تَمْرَ تَصْبَحُ مِنْهَا بِسَعِ تَمَرَاتٍ لَمْ يَضُرَّ سَمٌّ».

(٧) نَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ عَنْ بَعْضِ شُرَاحِ «مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ» فِي «الْفَتْحِ» (٢٤٠/١٠).

فَمَنْ ذَهَبَ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ إِلَى تَعْمِيمِهِ عَلَى كُلِّ تَمْرٍ -مَدَنِيًّا كَانَ أَمْ غَيْرِهِ-
فَقَدْ أَبْعَدَ التَّجَعُّعَ بِذَلِكَ! لِأَنَّهُ أَلْغَى بِهِ الْقَيْدَ الصَّرِيحَ فِي اللَّفْظِ النَّبَوِيِّ مِنْ غَيْرِ
مَقْتَضٍ صَحِيحٍ.

نعم؛ قد أثبتت الدراسات المختبرية الحديثة نجاعة الثُّمُورِ عموماً في الوقاية
من أثر السُّمُومِ، لكنّها لا ترقى أن تُلغى القيد الوارد في الحديث، فليس في نصّ
الحديث ما يَنْفِي أن يكون في باقي أنواع الثُّمُورِ شيءٌ من تلك الفاعلية الموجودة
في عَجْوَةِ المدينة، كما ليس فيه ما يَنْفِي أن يكون في باقي ثُمُور الدُّنْيَا شيءٌ من
الأثر الذي يحدثه تمر المدينة، .. لكنّه يبقى شيئاً من كلِّ!

وعلى فرض اشتراك سائر الثُّمُورِ للعجوة في جنس التأثير في السُّمُومِ
والأسحار، فإنَّ عَجْوَةَ المدينة أكمل الثُّمُورِ وأنجعها في الوقاية من السَّمِ
والسُّخْرِ، ووقاية غيرها ناقص بالنسبة إلى ما في العجوة من بركة، فلأجل
ذا تقصّدها النبي ﷺ في لفظ حديثه بالوصية دون غيرها من الثُّمُورِ^(١).

وأما في ما يتعلق بـغَلَطِ الْمُعْتَرِضِينَ في فهم لفظ «السَّم» الوارد في
الحديث:

فإنَّ السُّمُومَ في عُرفِ كلام العرب لا ينحصر في ما يقتل، بل يطلقونها
ويَقْصِدُونَ ما يَضُرُّ منها جداً وإن لم يقتل، ولذا ترى شِمْرًا^(٢) يقول: «ما لا يقتل
وَيَسُمُّ فهو: السَّوَامُ، لأنها تَسُمُّ، ولا تبلغ أن تقتل، مثل: الزَّنْبُور، والعقرب،
وأشباها..»^(٣).

(١) الغريب أن يجنح بعض الباحثين إلى ترجيح رواية «الثمرات» على رواية «العجوة» بما لم يسبقه إليه أحدٌ
من الأئمة، لُيْثِبَ به شمول هذا اللفظ الوارد في الحديث لعموم الثُّمُورِ كيفما كانت، أعني: به (د. جميل
أبو سارة) في رسالته «أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي» (ص/٢٤٣)، اعتماداً منه على
تلك البحوث المخبرية التي تثبت أثر الثُّمُورِ في الوقاية من السُّمُومِ! ونسي أنَّ البحوث التي اعتمدها في
بحثه هذا لم تعتمد على ثُمُور المدينة البتّة، لا من عجوة ولا غيرها! في حين أنَّ اللفظ الذي رجّحه فيه
.. تمرات مما بين لابتها أي: أنها مُقَيِّدة بتمور المدينة فقط! فانعدم الترابط التام بين المدلول وما
يظنّه دليلاً له.

(٢) شِمْرُ بْنُ حَكْمَوْنَةَ أَبُو عَمْرٍو اللُّقَوِيُّ: أديب حُرَّاسَان، كَانَ رَاسًا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَدَابِ، وَكَانَ مِنْ أَمَّةِ
السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، تَوَفِيَ (٢٥١-٢٦٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩٧/٦).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (١٢/٢٢٤)، و«الغريبين» لأبي عبيد الهروي (٣/٩٣٥).

فحين هنا أوتي المُعْتَرِض، مِن ظَنِّهِ أَنَّ المَعْنَى هو ما تَبَادَر إلى ذهنه مِن السُّمُوم الكِيمَائِيَّة المُسْتَحْدَثَةُ الفَتَّاكَةُ فِي الحِين! كَمَا دَّة (البوتُولِينُوم)، أَوْ غَاز السَّارِين مِثْلًا، وَهَذَا مَعْنَى مَا أَعْبَدَ أَنْ يَقْصِدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْحَدِيث، فَإِنَّ هَذَا النَّوعَ قَلَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ النَّاسُ فِي الْجُمْلَةِ، وَهُوَ فِي حَكْم النَّادِر جَدًّا، وَمُحَالٌ أَنْ يَقْصِدَ بِوَصِيَّتِهِ أُمَّتَهُ شَيْئًا نَذَرُ أَنْ يَقَعَ فِيهِمْ.

وَلِذَلِكَ وَجَدْنَا أَنَّ السَّحَرَ لَمَّا كَانَ مُنْتَشِرًا فِي النَّاسِ، وَهُمْ مُبْتَلُونَ بِهِ مِنْذُ الْقَدِيم، أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ بِمَا يَدْفَعُهُ عَنْهُمْ، وَدَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ هَذِهِ تَرْجِّحُ أَنْ يَكُونَ «السَّم» مِثْلَ «السَّحَر» عَلَى مَعْنَى يَكْثُرُ تَلَيُّسُ النَّاسِ بِهِ، وَكَثْرَةُ بِلَواهِمْ بِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ الْأَنْسَبُ عَلَى ذَلِكَ: مَا كَانَ فِي الْأَشْرَبَةِ وَالْأَطْعَمَةِ الرَّدِيئَةِ أَوِ الْمُتَعَفَّنَةِ، أَوْ مَا يَسْتَنْشِقُهُ النَّاسُ مِنَ الْأَبْخَرَةِ وَالْدَّوَاخِنِ الْمُضِرَّةِ فِي الْهَوَاءِ، أَوْ فِي مَا يَكُونُ مِنْ سُمُومِ الزَّنَابِيرِ وَالْعَقَارِبِ وَنَحْوِهَا مِنْ الْحَشَرَاتِ، فَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي مُسَمَّى السَّم لَفْعًا وَعَرَفًا.

فَهَذَا هُوَ الْأَقْوَمُ فِي الْمُرَادِ بِلَفْظِ «السَّم»، وَالْانْصِرَافُ عَنْ ظَاهِرِ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ أَمْرًا مُحَدَّثًا عِنْدَ فَقَهَاءِ الْحَدِيثِ، بَلْ قَدْ دَرَجَ عَلَيْهِ بَعْضُ مُحَقِّقِيهِمْ، كَمَا تَرَاهُ عِنْدَ ابْنِ الْقَيْمِ فِي قَوْلِهِ: «يَجُوزُ نَفْعُ الثَّمَرِ الْمَذْكُورِ فِي بَعْضِ السُّمُومِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، وَيَجُوزُ نَفْعُهُ لَخَاصِيَّةِ تِلْكَ الْبَلَدِ، وَتِلْكَ التُّرْبَةِ الْخَاصَّةِ مِنْ كُلِّ سَمٍّ»^(١).

وَالَّذِي سَوَّجَ لَنَا الْقَوْلَ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ السُّمُومِ أَنَّهُ الْمَعْنَى بِالْحَدِيثِ لَا مَطْلَقًا: مَا عَجَبِي عَنْهُ الْمُتَعَجِّلُونَ فِي الطَّعْنِ عَلَى الْحَدِيثِ، مِنْ تِلْكَ الْبَحُوثِ وَالْدِّرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُتَكَاثِرَةِ الْمُجَرَّاةِ عَلَى الثَّمُورِ، حَيْثُ أُثْبِتَتْ أَثَرُهَا الْوِقَائِي مِنْ أَنْوَاعِ السُّمُومِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ لَهَا الْإِنْسَانُ فِي جَيَاتِهِ الْيَوْمِيَّةِ.

فَمِنْ تِلْكَ الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ: بَحْثُ مُحْكَمٍ نَشَرَهُ الدُّكْتُورَان: عَبْدِ الْكَرِيمِ السَّلَالِ، وَأَحْمَدُ دَيْسِي، فِي مَجْلَةِ عِلْمِيَّةِ تُصْدِرُهَا جَامِعَةُ «كَامْبَرِيْدْج» الْبَرِيطَانِيَّةِ،

(١) «فَزَادُ الْمَعَادَةِ» (٩٢/٤).

بعنوان: «دراسة تأثير خلاصة التمر على إبطال مفعول سم الحية والعقرب»، حيث تم إعطاء أربعة مُتبرِّعين من (٩-١١) حبة تمر لكل منهم، وقد أخذت منهم قبل هذا عيّنات من دماهم، وكذا بعده بحوالي خمس ساعات. فكشف الاختبار أنّ عيّنات الدّم التي أُخذت بعد تناول التمر كانت مقاومة لسمّ الأفعى بنسبة (٨٣%)، ثمّ وجدت الدّراسة أنّ إعطاء (٥٥%) من خلاصة التمر أبطلت حوالي (٣٤%) و(٧١%) من النّشاط السّمي للأفعى والعقرب على الثّوالي، وأن (٢٠%) من خلاصة التمر أحبطت المفعول بنسب ما بين (٨٧%) و(١٠٠%)^(١).

هذا؛ والتمر المستعمل في تلك التجربة من أردن أنواع الثمر المتوفرة في أسواق الأردن!^(٢) ليس هو من عجوة المدينة، ولا من أي تمرها كلّ! بل قبل شهرين من الآن، تحصّلت جامعة قابوس بسّلطنة عُمان، على براءة اختراع من قبل المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع، عن اكتشاف طبيّين عندها لدواء مُستخلص من تمر العجوة، يحمي المصاب من أخطر لدغات الأفاعي في غضون دقائق معدودة!^(٣)

وأما دراسات الغريّين لجدوى فاعليّة التمر في السّموم: فكثيرة أيضًا، أذكر منها على -سبيل التّمثيل- دراسة حديثة نشرتها المجلة العلميّة البريطانيّة The conversation^(٤)، اهتمت فيها بعض الباحثين الفرنسيّين بمعجّة باحثٍ سوريّ يُدعى:

(١) للنظر في تفاصيل هذه الدراسة، يُرجى مراجعته في:

Inhibition of hemolytic activity of snake and scorpion venom by date extract, biomedical letters, 56-51, 1997.

(٢) كما يُخبر د. السّلال القائم بالتّجربة، انظر «أثر العلم التّجريبي في كشف نقد الحديث النبوي» لد. جميل أبو سارة (ص/٢٣٧).

(٣) انظر الخبر في جريدة «الوطن» العُمانيّة، على صفحتهم الإلكترونيّة، منشور بتاريخ ٣ إبريل ٢٠١٨م، وقد بُثّ الخبر في عدّة قنوات فضائيّة.

(٤) مقال لـ (دينيس مورفاي denis J murphy) بموقعهم الإلكتروني الرّسمي بعنوان:

"How date palm seeds can remove toxins from the environment" july 26,2016.

د. عبد السميع هنانو: إلى استخدام خلاصة الثوم لمعالجة بعض السموم المنتشرة في بعض البساتين جرّاء الحروب والتلوثات الصناعية، والمعروفة بـ (الدّيوكسينات)، وهي تتراكم في المجاري المائية والتربة.

ذلك أنهم وضعوا مُستحلب الثمر في ماء به كمية من سم (الدّيوكسينات)، فتفاجأوا باختفاء هذه المادة السميّة في غضون دقيقة واحدة!

وقد هدّتهم التجربة إلى استخدام هذا العلاج الحيوي لمعالجة السموم الأخرى المنتشرة في أرجاء العالم كلّهُ، مُؤكّدين في ختام بحثهم هذا على «أن نخيل الثمر أكثر فوائد ممّا كان أجدادنا يتصوّرونه!».

ودراسة أخرى هي أعجب من أختها السالفة: أجراها باحثون بريطانيون، ما دفعهم إلى القيام بها إلا وقوفهم على حديثنا هذا في فضل العجوة وتمر المدينة! فوجدوا الأثر البالغ الذي يُحدثه الثمر في العملية المناعية للكبد ضد السموم.

وإدراك أهميّة هذه التجربة يتمّ بمعرفتنا أن العمليات الاستقلابيّة (الأيض) هي عمليّات متواصلة في جسم الإنسان، ينتج عنها ما يُسمّيه الأطباء بـ «الجزئيات الحرّة»، وهي مركّبات تفاعليّة إذا تُركت تسبّب في أمراض جسيمة، ومنها تسارع عمليّات الهدم في خلايا البدن، والوقوع في الشيخوخة المبكرة.

وقد اكتشف الأطباء أن في الكبد إنزيماً مسئولاً عن إبطال مفعول السموم التي تتخلّف عن عمليّات (الأيض) هذه، ولذا ترتفع نسبة هذا الإنزيم في الدّم في حال دخول السموم في الجسم، وعند تجريب إطعام سبع تمرات لأناس كلّ يوم ولمدّة شهر، كما فهموه من الحديث، وجدوا أن مستوى ذلك الإنزيم في الدّم قد صار في الحدود الطبيعيّة. وبعد فحص هؤلاء في نفس التجربة، وجدوا أن مُعدّل الإنزيم لا يرتفع مع دخول السموم إلى الجسم، ممّا دلّ على أن الجسم استغنى عن إفراز الإنزيم، لوجود وقاية قويّة فيه سابقة!

لقد أكّدت هذه الدّراسة جمعيّة بريطانيّة تُدعى "telepathy"، تهتمّ بظاهرة الاستجلاء البصريّ والسّمعي، حيث أخذت عيّات دم من أناسٍ يتعرّضون للتسمّم بمادّة الرصاص من عوادم السيّارات، أو صناعة البطّاريات ونحو ذلك، وممن

يُعانون مِن مشكلي عُتصر. (الكاديوم)، الَّذي يُوْدِي إلى الفشل الكلوي وبعض التَّسُمَّات الخطيرة في الجسم، فوجدوا:

أَنَّ الْمُتَطَوِّعِينَ حين تناولوا سبع تمراتٍ كلَّ يومٍ على الرِّيق، قَلَّتْ نِسْبَةُ السُّمُومِ جَدًّا في أجسامهم، لِغِنَى الثَّمَرِ بِالموادِ الفيتوكيماويَّةِ الَّتِي تقاوم السُّمُومِ الدَّاخِلِيَّةَ، وذلك بحسْرِها تحت بشرة الجلد، أو إذابتها وإخراجها عبر البولِ والبُرَّاز، فَضْلاً عن مقاومتها للجزيئات الحُرَّةُ النَّاتِجَةُ عن (الأنفص) والأكسدة في الجِسم، فعَمِلَت خلاصة الثَّمَرِ الْمُتناولة عملَ المُضادَّاتِ الطَّبيعيَّةِ للسُّمُومِ في الكَبِدِ.

وقد نشرت هذه الجمعية البريطانية هذا البحث في مجلَّتِها الدَّورِيَّةِ "Telepathy"، ذكرت فيه رصدَ أجهزة الاستشعارِ لخطِّ طيفٍ مُلتَقَّ على الجسم تشكَّلَ بعد هضم الثَّمَرَاتِ، وَأَنَّ هذه الهالَةَ تستمرُّ يومًا كاملاً، كما ورد في الحديث تماماً! ^(١) ولعلَّ هذه الهالَةَ الطَّاقِيَّةُ هي السَّبَبُ في مقاومة طاقةِ الأسحارِ المُتَّجِهَةِ إلى الإنسان إذا أكلها.

فليت المُعتَرِضِينَ على الحديثِ مِمَّنْ ينتسب إلى الإسلام اقتدوا بهؤلاء الإفرنجية في معاملتهم لحديث رسول الله ﷺ معاملةَ المُجْرَبِ المُستفيد! أو لينهم على الأقلِّ أخذوا بنصيحةِ مصطفى السَّباعي قديماً، إذ وَصَّاهم بالتَّريُّثِ في إنكار هذا الحديثِ بِخاصَّةٍ، حيث قال:

«إذا كان الطَّبُّ الحديثُ لم يُوَفَّقْ في اكتشافِ سائرِ خواصِّ العجوة حتَّى الآن، أَقلَّيس مِن الخطأِ التَّسَرُّعُ إلى الحكم بوضعه؟ وهل ادَّعى أحدٌ أَنَّ الطَّبَّ انتهَى إلى غايته، أو أنه اكتشف كلَّ خاصَّةٍ لكلِّ مِنَ المأكولات والمشروبات والنبَّاتات والثَّمَرَاتِ الَّتِي في الدُّنيا؟!»

(١) انظر هذه الدُّراسة في موسوعة «عالم الإنسان: طعام الإنسان وشرابه» للبروفيسور: أحمد شوقي إبراهيم (١٢١٤-٢٠١٤)، وهو زميل كلية الأطباء الملكِيَّةِ بلندن وأدبِرِه، ومستشار الأمراض الباطنيَّةِ وأمراض القلب.

إِنَّكَ لَا تَشْكُ مَعِيَ فِي أَنَّ إِقْدَامَ مُؤَلَّفِ «فَجَرِ الْإِسْلَامِ» عَلَى الْقَطْعِ بِتَكْذِيبِ
هَذَا الْحَدِيثِ جَرَأَةٌ بِالْغَةِ مِنْهُ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تُقْبَلَ فِي الْمَحِيطِ الْعِلْمِيِّ بِأَيِّ حَالٍ، مَا
دَامَ سَنَدُهُ صَحِيحًا بِلَا نِزَاعٍ، وَمَا دَامَ مِنْهُ صَحِيحًا عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ، وَلَا يَضُرُّهُ
بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الطَّبَّ لَمْ يَكْتَشَفْ حَتَّى الْآنَ بَقِيَّةٌ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْعَجْوَةِ.

وَيَقِينِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْحِجَازِ مَعَاهِدُ طَبِيبَةٍ رَاقِيَةٍ، أَوْ لَوْ كَانَ تَمَرُ الْعَالِيَةِ
مَوْجُودًا عِنْدَ الْغَرْبِيِّينَ، لَاسْتَطَاعَ التَّحْلِيلُ الطَّبِيبِيُّ الْحَدِيثَ أَنْ يَكْتَشَفَ فِيهِ خَوَاصِّ
كَثِيرَةٌ، وَلَعَلَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتَشَفَ هَذِهِ الْخَاصَّةُ الْعَجِيبَةُ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْيَوْمَ، فَفِي
الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١).

وَهَا قَدْ تَحَقَّقَ مَا رَجَاهُ السُّبَاعِيُّ فِيمَا أوردناه من دراسَاتٍ عِلْمِيَّةٍ،
وَاللَّهُ مَتَمُّ نُورِهِ.

(١) «السنة ومكانتها في التشريع» (ص/ ٢٨٥).